

الوسيط في المذهب

حدها المنع لعموم الحديث .
والثاني أنه لا يحرم لأن المفهوم السابق من اللفظ قتل بغير حق ولأن الإمام كالنائب
والقاتل هو [] عز وجل .
والثالث أنه إن ثبت بإقراره فلا حرمان إذ لا تهمة وإن ثبت ببينة فربما يتطرق تهمة إلى
القاضي فيه .
أما المستحق الذي يجوز تركه كالقتل قصاصا ودفع الصائل وقتل العادل الباغي فيه خلاف
مرتب وأولى بالحرمان لأنه مختار فيه وقد قتل لنفسه .
والمكروه محروم لأنه آثم وإن قلنا إن الضمان على المكروه وفيه وجه على هذا القول